مرشحة رئاسة العراق تكشف عن تهديدات من أجل انسحابها

ائتلاف العبادي: لا شرعية بالالتفاف على الكتلة الأكبر

حيدر العبادي

سروة عبد الواحد

بغداد - "وكالات": أعلن ائتلاف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء حيدر العبادي، في بيان أن لا شرعية مع الالتفاف على الكتلة الأكبر، داعياً إلى الفصل بين المسارين التشريعي والتنفيذي.

وأوضح البيان، الذي وجهه الائتلاف للرأي العام والقوى السياسية، أن الجلسة الأولى لمجلس النواب هي الأساس بحسم قضية الكتلة الأكبر حسب قرار المحكمة الاتحادية في العام 2010، ويجب تحديد الكتلة الأكبر استناداً إلى معطيات جلسة البرلمان الأولى.

ويشار إلى أن الكتل السياسية تنتظر رد المحكمة الاتحادية لحسم قضية الكتلة الأكبر، بعد الجدل الذي حصل أثناء الجلسة الأولى للبرلمان، بشأن أحقية أكثر من تحالف في تشكيل الحكومة.

وأضاف البيان أنه لا يجوز دستورياً تشكيل أي كتلة جديدة أو اعتماد أي طريقة أخرى على حساب حسم الكتلة الأكبر، مشيراً إلى أي التفاف على مبدأ الكتلة الأكبر سيشكل خرقاً دستورياً تتحمله القوى المتبنية له كامل المسؤولية.

وأشار البيان إلى أن الكتلة الأكبر المسجلة بالجلسة الأولى للبرلمان هي المعنية بتكليف المرشح بتشكيل الحكومة، وعليها تسميته رسمياً ليتسنى له كسب الشرعية والقوة المطلوبة بتشكيل الحكومة واعتماد البرنامج الحكومي السياسي والاقتصادي والخدمي.

وتابع البيان أن سياسة التوافقات بين القوى السياسية يجب أن لا تكون على حساب الوحدة والأمن والسيادة الوطنية، مبيناً أن جميع التوافقات ما لم تستند إلى الدستور وثوابته فلا شرعية لها.

ويأتي بيان ائتلاف العبادي في ظل الأنباء غير الرسمية عن توافق الكتل السياسية على دعم ترشيح عادل عبد المهدي لرئاسة الحكومة الجديدة.

وحذر البيان من التدخلات الإقليمية والدولية في حيثيات العملية السياسية بما يثير محاور متصارعة، مشيراً إلى مخاطر على أمن العراق، ومحملاً القوى المقنعة والمرحبة بالتدخلات والمعبّرة عنها مسؤولية النتائج.

إلى ذلك، كشف القيادي في تحالف سائرون النائب رائد فهمي، أمس الأول، أن المرشح البارز لرئاسة الحكومة عادل عبد المهدي، قدم عددا من الشروط للقوى السياسية مقابل الموافقة على موضوع ترشحه لرئاسة الحكومة.

وقال فهمي في تصريح صحافي إن شروط عبد المهدي تمحورت في حرية كاملة بشأن اختيار التشكيلة الوزارية بعيدا عن ضغوط الكتل.

وأضاف فهمي أن عبد المهدي طلب أن يحدد بنفسه البرنامج الحكومي مع الأخذ بنظر الاعتبار رؤى القوى السياسية، مع إبعاد التدخلات الحزبية والسياسية عن العمل الحكومي.

وكانت أطراف سياسية مقربة من تحالف "سائرون" الذي يتزعمه مقتدى الصدر، وتحالف "الفتح" بزعامة هادي العامري، تحدثت عن ترشيح القيادي السابق في المجلس الإسلامي الأعلى عادل عبدالمهدي لمنصب رئيس مجلس الوزراء، بدعم من قبل مرجعية السيستاني، وذلك بحسب مصادر مطلعة.

وعلى الرغم من أن عبد المهدي لم يعلق إلى الآن بصورة رسمية حول موضوع ترشحه، إلا أنه أعلن في وقت سابق التوقف عن كتابة مقالاته الافتتاحية في صحيفة "العدالة"، بسبب انشغاله بمباحثات سياسية لم يتطرق إلى طبيعتها.

وتولى عبد المهدي منصب نائب رئيس الجمهورية العراقية عام 2005، بعد أن كان مرشحاً أساسياً لمنصب رئيس الوزراء، قبل أن يتنازل لصالح إبراهيم الجعفري، ثم تقلد عبد المهدي منصب وزارة المالية، وأصبح نائباً للرئيس الراحل جلال طالباني في حقبة المالكي الثانية، قبل أن يقدم استقالته نتيجة الخلافات السياسية.

كما استلم عبد المهدي مهام إدارة وزارة النفط قبل أن يستقيل منها في مارس 2016.

من جانب آخر كشفت النائبة السابقة عن تحالف الكردستاني، والمرشحة لرئاسة العراق، سروة عبد الواحد، أمس الأول، عن تعرضها لتهديدات من أجل سحب ترشحها لرئاسة العراق، وذلك عشية جلسة البرلمان التي ستناقش تسمية اختيار رئيس الجمهورية.

وقالت سروة عبدالواحد في تغريدة عبر حسابها على "تويتر"، إنها تتعرض للعديد من الضغوطات والتهديدات لإجبارها على سحب ترشحها لمنصب رئاسة الجمهورية، مبينة أن ترشحها لم يكن بقرار من قبل الأحزاب السياسية لكي ترضخ لهم ولمطالبهم بالانسحاب.

وأضافت أنها مستمرة في قرارها ولن تنسحب، مشيرة إلى أن التهديدات، خلال الأربع سنوات الماضية لم تستطع إجبارها على التنازل، لذلك لن تخذل من دعمها في هذا المشروع الذي يهدف للتغيير.

إلى ذلك، كشفت مصادر سياسية أن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، أعلن خلال اجتماع الهيئة العامة لتحالف البناء الذي يضم دولة القانون إلى جانب تحالف الفتح الممثل لمليشيات الحشد الشعبي وجزء من المحور الوطني، دعم مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، برهم صالح، لمنصب رئاسة الجمهورية.

ودعا المالكي الحاضرين في الاجتماع الذي عقد في مقر مليشيات بدر، والذي ضم معظم الأجنحة السياسية للقوى المليشياوية الموالية لإيران، إلى ضرورة التعاون مع الحكومة المقبلة لحصر السلاح بيد الدولة، مشيراً إلى أن تشكيل تحالف البناء جاء من أجل الاستقرار السياسي وتوفير الخدمات للمواطنين.

وبينت المصادر أن تحالف البناء الذي مؤتمره الصحافي الذي كان من المزمع عقده عقب اجتماع الهيئة العامة للتحالف والذي كان بحضور رئيس الوزراء السابق المالكي وزعيم مليشيات بدر هادي العامري، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وذلك لأسباب مجهولة.

من جانب آخر، أفادت مصادر مطلعة، أمس الأول، بوصول وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى بغداد، برئاسة القيادي في الحزب والنائب السابق لرئيس إقليم كردستان العراق كوسرت رسول، في ظل نشوب خلافات حادة بين الحزبين الكرديين بسبب أنباء وصفها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بأنها كاذبة، والتي أشارت إلى نية برهم صالح الانسحاب من سباق الترشح لرئاسة الجمهورية.

كما انتشرت أنباء عن موافقة هيرو إبراهيم، زوجة الرئيس الراحل جلال طالباني والقيادية في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، على مبادرة مسعود برزاني القاضية بسحب ترشيح الحزب من منصب رئاسة العراق، مقابل الحصول على امتيازات أخرى، وهو ما وصفته النائبة في البرلمان العراقي عن الاتحاد الوطني الكردستاني، آلا طالباني، بأنه "حرب الساعات الأخيرة".

وإلى ذلك، دعا النائب عن تحالف الفتح التابع لمليشيات الحشد الشعبي، عبد الأمير التعيبان، القوات الأمنية، الأحد، إلى اعتقال القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني كوسرت رسول، حال دخوله إلى بغداد. وأوضح التعيبان أن ذلك يأتي تنفيذاً لمذكرة قبض صدرت بحق رسول، بعد وصفه القوات الاتحادية بالمحتلة، عند دخولها محافظة كركوك عقب استفتاء استقلال إقليم كردستان.

واعتبر التعيبان أن التراخي بتنفيذ مذكرة القبض هو استهانة بما أسماها "تضحيات القوات الأمنية".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أصدر في 19 أكتوبر من العام الماضي، مذكرة قبض بحق نائب رئيس إقليم كردستان رسول، على خلفية تصريحاته التي هاجم فيها القوات الأمنية الاتحادية في محافظة كركوك.

البحرية السعودية تدمر زورقين للحوثي قبالة ميناء جازان

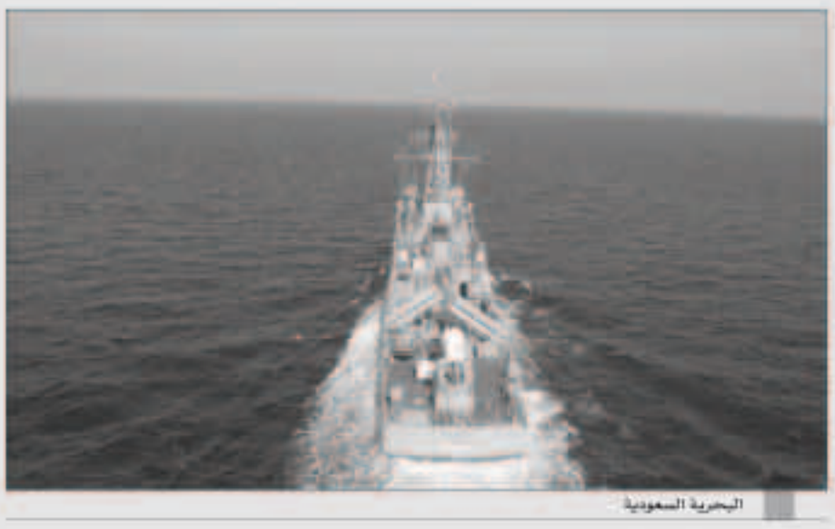
البحرية السعودية

الرياض - "وكالات": دمرت القوات البحرية الملكية السعودية زورقين مفخخين تابعين لميليشيا الحوثي الإيرانية، خلال محاولة لاستهداف ميناء جازان، حسبما ذكر المتحدث باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، الأحد.

وقال العقيد تركي المالكي، إنه في تمام الساعة 04:50 والساعة 05:05، فجر اليوم، رصدت منظومة القوات البحرية الملكية السعودية تحرك زورقين مفخخين وسيرين عن بعد باتجاه ميناء جازان، وتم اعتراضهما وتدميرهما بحسب قواعد الاشتباك، مما تسبب في أضرار مادية طفيفة.

وشدد المالكي على أن "قيادة القوات المشتركة للتحالف ستضرب بيد من حديد كل من يتورط بأعمال إرهابية تهدد سلامة أمن المواطنين والمقيمين ومقدرات المملكة الاقتصادية والحيوية، وأن هذه الأعمال العدائية لا يمكن أن تمر دون محاسبة مرتكبيها والمتورطين بالتخطيط والتنفيذ لها".

ودأبت ميليشيا الحوثي التابعة لإيران على عرقلة الملاحة البحرية عبر الزوارق المفخخة والألغام البحرية التي تطلقها بشكل عشوائي.

محكمة مصرية تأمر بإعادة محاكمة مرشد الإخوان

القاهرة - "وكالات": قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أمس الأول إن محكمة مصرية أمرت بإعادة محاكمة المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع وعدد من قيادات الجماعة المحظورة بدءا من السابع من أكتوبر.

وكانت عدة أحكام بالإعدام والسجن المؤبد قد صدرت ضد بديع في سلسلة محاكمات منذ عزل الجيش المصري الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في يوليو 2013.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن إعادة المحاكمة تتعلق بالقضية المعروفة إعلاميا باسم "أحداث مكتب الإرشاد"، والتي حُكم فيها على 14 شخصا من بينهم بديع بالسجن المؤبد لإدانتهم بالتحريض على القتل والشروع في قتل متظاهرين مناهضين للإخوان المسلمين قرب مقر الجماعة في يونيو حزيران 2013، وحُكم على أربعة آخرين بالإعدام في الحكم الصادر في فبراير شباط 2015.

وذكرت الوكالة أن من بين الاتهامات الجديدة "الاشتراك في التحريض والمساعدة مع آخرين على ضرب كل من يتظاهر أمام مكتب الإرشاد"، في حين وجهت إلى اثنين من المتهمين اتهامات "بضرب أفضى إلى موت... وإحداث عمدا عاهة مستديمة... وكذلك اتهامات بحيازة وإحراز أسلحة نارية".

ولم توضح الوكالة سبب تعديل الاتهامات، لكن القانون المصري يسمح بتعديل الاتهامات إذا ظهرت أدلة جديدة.

وتتعلق إعادة المحاكمة التي أمرت بها محكمة جنايات القاهرة بالمحتجزين فقط، ولا تشمل من يُحاكمون غيابيا.

وأشارت وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى أن من بين أولئك الذين سيُعاد محاكمتهم أيضا خيرت الشاطر، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

رفضاً لـ«قانون القومية» العنصري

الإضراب الشامل يعم القدس والداخل الفلسطيني

إضراب عام في الأراضي الفلسطينية المحتلة

القدس - "وكالات": عم الإضراب الشامل مدينة القدس الشرقية المحتلة والمدن والقرى العربية في الداخل الفلسطيني (أراضي 48)، احتجاجا على قانون القومية الإسرائيلي.

فقد اغلقت المحال التجارية والمؤسسات أبوابها وتوقفت حركة النقل العامة وأغلقت المدارس والمعاهد والجامعات.

ووصف النائب في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة مسعود غنايم إلتزام المدن والقرى العربية بالإضراب العام بانه "ممتاز" وقال للأناضول "استطيع القول إن هناك التزاما شاملا بالإضراب".

ودعت القوى الفلسطينية دعت الى الإضراب في مدينة القدس الشرقية فيما دعت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني الى الإضراب في المدن والقرى العربية.

وانتشرت قوات كبيرة من الشرطة الإسرائيلية في انحاء مدينة القدس الشرقية وبخاصة في البلدة القديمة ومحيطها.

وقال غنايم "الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الداخل وفي الأراضي المحتلة عام 1967 في إضراب وهذه الوحدة كانت لازمة ومستحقة على إعتبار أن قانون القومية يمس الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم".

وأضاف "قانون القومية يمس كل قضايا الشعب الفلسطيني سواء اللاجئين وحق تقرير المصير ووجود المواطنين العرب في الداخل ولذلك فقد كان لا بد من نشاط موحد".

ويتزامن الإضراب مع ذكرى "هبة القدس والأقصى" حيث يحيي الفلسطينيون شهداء قتلوا برصاص الشرطة الإسرائيلية لدى احتجاجهم على إقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارون للمسجد الأقصى في القدس عام 2000.

وقال غنايم "في العام 2000 كانت القوات الإسرائيلية تطلق النار على المواطنين بعقلية قانون القومية وإن كان لم يصدر حتى ذلك الحين، فهم كانوا يتعاملون بعقلية الأسياد وأن المواطنين الوحيدين هم اليهود وأن العرب لا وجود لهم وهذا هو روح قانون القومية".

وقام مواطنون ونواب وقادة في الداخل الفلسطيني بزيارة أضرحة الشهداء.

وأقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي قانون القومية في 19 يوليو الماضي، وينص على أن "إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، و"يشجع الاستيطان" في الضفة الغربية.

الجزائر: النواب يجمدون نشاط البرلمان لإجبار رئيسه على الاستقالة

المجلس الشعبي الوطني الجزائري

الجزائر - "وكالات": قرر رؤساء خمس مجموعات برلمانية في المجلس الشعبي الوطني الجزائري، البرلمان أمس الأحد، الموقعين على لائحة تدعو رئيس المجلس السعيد بوحجة إلى الإستقالة، تجميد كل أنشطة المجلس حتى الاستجابة لمطلب الاستقالة.

وبحسب صحيفة "الخبر" الجزائرية، كشف رؤساء المجموعات البرلمانية لأحزاب جبهة التحرير الوطني الحاكم، التجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية والأحرار، في بيان لهم، أن 351 نائبا في المجلس وقعوا "قرار سحب الثقة من شخص السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، ومطالبته بالاستقالة من رئاسة المجلس، مع تجميد كل نشاطات هياكل المجلس إلى غاية الاستجابة لمطلب الكتل النيابية الموقعة على هذا البيان والنواب المطالبين بالاستقالة".

وندد النواب في عريضة سحب الثقة، بـ"التجاوزات والخروقات" في المؤسسة التشريعية و"التهميش المفضوح وتعمد تأخير المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، وتهميش أعضاء لجنة الشؤون القانونية، وسوء تسيير شؤون المجلس، ومصاريف مبالغ فيها وصرفها على غير وجه حق وتجاهل توزيع المهام إلى الخارج على أساس التمثيل النسبي والتوظيف المشبوه والعشوائي".